واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية

The Reality of Implementing E-Administration In the Algerian Tax Administration

بن عروس حمزة*
جامعة يحي فارس، المدية
hamzabenarous35@gmail.com

بوعزة صبرين
جامعة يحي فارس، المدية
Sabribouazza8@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/01 تاريخ القبول: 2020/06/17 تاريخ النشر: 2020/07/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإدارة الالكترونية وضرورة الانتقال من العمل الإداري التقليدي اليدوي الذي يعتمد على وسائل تقليدية إلى العمل الإداري الإلكتروني الافتراضي الذي يعتمد على وسائل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكيفية الانتقال السليم من النمط التقليدي إلى النمط الالكتروني، كما تهدف إلى التعرف أيضا على الإدارة الضريبية باعتبارها هيئة حكومية وما لها من أهمية بالغة في تفعيل النظام الضريبي الذي يعتبر مصدرا هاما لإيرادات الدولة، وتسليط الضوء على التطبيقات الالكترونية المتاحة في الإدارة الضريبية الجزائرية بعد تبني نمط الإدارة الالكترونية ضمن أعمالها الإدارية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإدارة الضريبية، التطبيقات الإلكترونية الضريبية، الخدمات الإلكترونية ، البطاقة الإلكترونية .

Abstract:

The study aims to identify the electronic administration and the need to move from the traditional manual administrative work that depends on traditional methods to the virtual electronic administrative work that depends on media and communication technology, And how to move from the traditional style to the electronic style, It also aims to identify the tax administration as a government agency its extremely important in activating the tax system which is an important source to state revenue, And highlighting the electronic applications that available in the Algerian tax administration after adopting the electronic administration

---

* المؤلف المراسل

style within its administrative work by using the descriptive analytical approach

Key words: electronic administration, tax administration, Electronic tax applications, electronic services, The electronic card

مقدمة:

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الإلكترونية جملة من التغييرات ،تؤسس في النهاية لمقولة نهاية الإدارة التقليدية، فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات.

تختص الإدارة الجبائية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، لهذا فإن تنظيم الإدارة و تهيئة الجو الملائم الذي يشعر فيه المكلف بروح الألفة والتعاون والراحة النفسية والاحترام كلها أمور ضرورية لهذه الإدارة لتأدية دورها ورفع كفاءتها وحسن تنفيذها للنظام الضريبي الذي يساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقامت الدولة بعدة إصلاحات من خلال استحداث هياكل جديدة تسهر على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، كما أرفقته بمجموعة من التدابير الرامية إلى إدراج الإدارة الإلكترونية ضمن نسقها الإداري من خلال رقمنتها .

ومن خلال ماسبق يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما مدى تطبيق الإدارة الالكترونية في الادارة الضريبية الجزائرية؟**

فرضية الدراسة:

- تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى إدارة الضرائب أدى إلى تحسين العلاقة التي تربط المكلفين بالضريبة وادارة .

- الإدارة الإلكترونية هي البديل الحتمي الذي يساهم في تحسين الخدمات إدارة الضرائب

- الإدارة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تفعيل خدمات ادارة الضريبية وتحسين نوعية الخدمات

أهداف الدراسة: ينحو هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

- الوقوف على مكانة الإدارة الإلكترونية في تفعيل الخدمات الإلكترونية في مصلحة الضرائب .

- توضيح الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تنمية الإدارة الضريبية.

- التعرف على الخدمات الإلكترونية التي تقدمها إدارة الضرائب الجزائرية.

المنهج المعتمد: اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري للدارسة من خلال التعريف بالموضوع محل الدراسة ، أما الجانب التحليلي فيتمثل في تسليط الضوء على أهم الخدمات الإلكترونية في الإدارة الضريبية .

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة يتم تقسيم دراستنا حلى النحو التالي:

- **أولا:** الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة الضريبية
- **ثانيا:** الخدمات الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية

أولا- الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة الضريبية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الادارة الالكترونية ، وأهدافها وكذلك مراحل الإدارة الإلكترونية بإضافة إلى التعريف بالإدارة الضريبية وذكر مهامها .

1- مفهوم الادارة الإلكترونية:

بالرجوع إلى الأدبيات الفكر الاقتصادي نلاحظ بأن هذا المصطلح ظهر مع بدايات القرن العشرين، وهو مشتق من المصطلح الانجليزي e- government ، لكنه تبلور وتطور أكثر بسبب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات الإدارية، أما بخصوص تعريف الإدارة الإلكترونية فيمكن ذكر البعض منها كما يلي:

هي:" ذلك الإطار الذي يشمل كل الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العمومية أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر حكومية".(ياسين سعدغالب،2005، ص21).

كما عرفت بأنها: أتمتة جميع مهام ونشاطات المؤسسة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحقيق أهداف الإدارة الجديدة التي تتميز بتقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية والروتين والبطء وإنجاز المهام والمعاملات بسرعة وبدقة.(علاء عبد الرازق السالمي، 2008، ص 34).

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإدارة الإلكترونية هي الانتقال من الأعمال الإدارية اليدوية القائمة على استخدام الأوراق إلى إدارة تستخدم الوسائل الإلكترونية في المعاملات الإدارية، أي تطبيق عبارة اتصل ولا تنتقل باستعمال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يساعد على تحسين الخدمة واتخاذ القرار الإداري بفعالية أكبر و بأسرع وقت ممكن.

1.1- أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية عديدة يتمثل أهمها فيما يلي: (محمد خنافيف، 2008 ، ص55).

- ✓ توفير الخدمات للمواطنين خلال 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع و365 يوم في السنة، أو بتعبير آخر إدارة نشاطها مستمر دون انقطاع خلال 365/7/24.
- ✓ إدارة ومتابعة عمل الوحدات والإدارات المتعددة للمنظمة وكأنها وحدة واحدة.
- ✓ السرعة في إنجاز الأعمال في وقت قياسي.
- ✓ تطوير عمل الإدارة العامة انطلاقا من تبسيط إجراءات العمل وخفض الأعمال الورقية في الإدارة.
- ✓ تحسين الخدمات وتقريب المسافة وتسهيل الوصول للمعلومات.
- ✓ وضع بين أيدي المسؤولين قدر أكبر من المعلومات والمعطيات الآنية لدعم اتخاذ أي قرار.
- ✓ تعزيز الاتصال والتبادل الإلكتروني وتحسين فعالية خدماتها نحو المواطن والمؤسسات من خلال تطوير الخدمات عن بعد، أو تطبيق مبدأ اتصل ولا تنتقل.

2.1 - التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

شمل انتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية شملت عدة مراحل وتتمثل فيما يلي:

(رحاوي عبد الرحيم ، 2017، ص108-109.)

أ- مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة : حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية ، ومحاولة تنميتها وتطويرها ،وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية ، إذ يستطيع المواطن تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة .

ب- مرحلة الفاكس والهاتف الفاعل : تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة التي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن العامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل ،والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة ، حيث يمكن للأفراد الاستفسار عن الإجراءات

والأوراق والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سهل ويمكن لهم أيضا استقبال إرسال الأوراق المرسلة واستمارات وغيرها .

ج- مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة :هي المرحلة الأخيرة وفق ما يرى أصحاب هذا الاتجاه ، و يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة ، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية يقارب 30%من المواطنين ، ويجب أن يصاحب ذلك توفير الحواسيب ، سواء بشكل شخصي ، أو عن طريق الأكشاك ، أو في مناطق عمومية ، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة وفي متناول الجميع باستخدام الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية بالشكل المطلوب وبأسرع وقت وأقل جهد وأقل تكلفة ممكنة ، وبأكثر فعالية كمية ونوعية ، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية و تقبلها وتفاعل معها و تعلم طرق استخدامها .

2- الادارة الضريبية: الإدارة الضريبية كأي هيئة إدارية حكومية، تقوم على أسس إدارية علمية للقيام بمجموعة المهام والوظائف الملقاة على عاتق أي هيئة إدارية،تعرف الإدارة الضريبية بأنها الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التي تطبقه. التطبيق حماية لحقوق الدولة والممولين على حد سواء، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي.(وفاء يحيى ، ص22)

منه نستنتج أن الإدارة الضريبية هي ذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية و يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي. وتعتبر الإدارة الضريبية عاملا أساسيا ومحركا للإصلاح الضريبي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها ، فالتشريع الضريبي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الضريبية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.

الشكل رقم (01): يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب

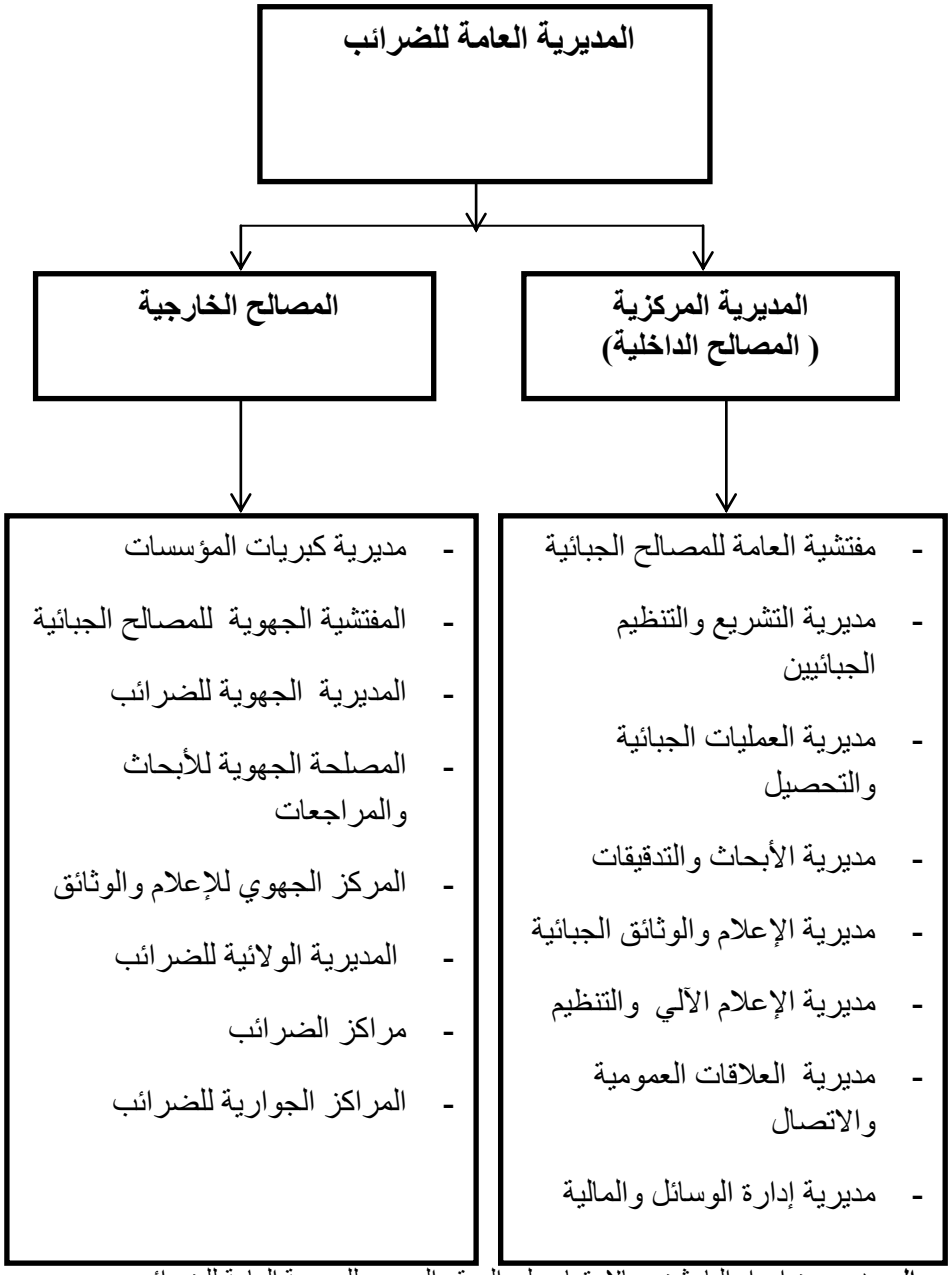

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.
https://www.mfdgi.gov.dz/، يوم 2019/10/2 ،على الساعة 20:55

1.2 - مهام الإدارة الضريبية

إن الإدارة الضريبية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في نفس الوقت ، فمهامها صعبة حيث يناط بها تطبيق القانون الضريبي ومن هنا تنشأ العلاقات الصعبة والمتشابكة مع الملزمين بأنواعهم المختلفة وأنشطتهم المتعددة وتقوم الإدارة الجبائية بالمهام التالية: (يحياوي نصيرة، 2010 ، ص 189).

- ✓ تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- ✓ الشفافية في تزويد المكلفين بالمعلومات الجبائية ونشر التقارير والإحصاءات التطبيقية.
- ✓ تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون.
- ✓ تحصيل الديون الضريبية من المكلفين.
- ✓ تقدير الغرامات الضريبية وغرامات التأخير.
- ✓ تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم.
- ✓ إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها و توظيفها و تكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية.
- ✓ القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي.
- ✓ إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى التعاقد مع أطراف خارجية.
- ✓ القيام بالمراقبة الضريبية.

ثانيا- الخدمات الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية:

كجزء من الاصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب التي تدخل ضمن إطار عصرنة الإدارة الجزائرية تم اتخاذ إجراءات وتدابير تنظيمية جديدة من شأنها أن تحسن أداء هذه الأخيرة، ومن بين هذه التدابير إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأعمال الإدارية للإدارة الضريبية مما يعود بالنفع على الخاضع للضريبة من جهة و الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

1- البطاقة البطاقة المغناطيسية للتعريفة الجبائية:

تم تأسيسها بموجب المادة 41 من قانون المالية 2006، لتحل محل رقم البطاقة التعريفية الجبائية التي كانت تهدف لإحصاء عدد المكلفين، في حين أن البطاقة المغناطيسية الجبائية جاء لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة.

1.1- التعريف بالبطاقة المغناطيسية للتعريفة الجبائية: في الجزائر تعد البطاقة التعريفية الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للخاضع للضريبة، ويعتبر إنشاؤها إجراء الكترونيا الهدف منه تسهيل متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب ومصالح الجمارك ومصالح السجل التجاري، وقد جاء هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية العامة للضرائب مبالغ ضخمة تم التهرب من دفعها من طرف الخاضعين للضريبة.(أمين الساعاتي ، 1997 ، ص23)

2.1 - مهام البطاقة المغناطيسية الحاملة لرقم التعريف الجبائي:

تعتبر البطاقة أداة تسيير فعالة فهي تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي، حيث تسمح هذه التقنية بـــ: (لؤي الحاج شحادة،2007 ، ص 10)

- ✓ ضمان تحديد تعريفة موحدة ونهائية للمكلفين.
- ✓ تتبع حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر.
- ✓ تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- ✓ التعرف في الوقت المناسب على أي تغيير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين.
- ✓ تبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين.
- ✓ محاربة الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الإدارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.

3.1- طريقة الحصول على البطاقة المغناطيسية

يحوي رقم التعريف الجبائي على خمسة عشر رقما بالنسبة للأفراد أي الأشخاص الطبيعيين، وعشرين رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين أو بالنسبة للهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإداري، وفي مايلي يمكن تلخيص الخطوات التي تمكن المكلفين من الحصول على البطاقة الحاملة للرقم والتي تهدف لتبسيط الاجراءات الادارية التي يقوم بها المكلف:(Nadia Belache Juin 2007,p67)

بالنسبة للأشخاص المعنويين : يقوم الخاضع للضريبة المعنوي بإرسال طلب للحصول على رقم التعريف الجبائي عبر البريد الإلكتروني did-requetes@mf.gov.dz المخصص لاستقبال طلبات الترقيم الجبائي، يكون الطلب عبارة عن استمارة تحمل من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz وتحتوي هذه الأخيرة على معلومات تخص المكلف كرقم السجل التجاري ،عنوان النشاط، التسمية ....الخ، تقوم مديرية الاعلام

والوثائق الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بمعالجة طلبات الترقيم الجبائي ومنحه وإرساله للمكلف عبر البريد الإلكتروني في أجل لا يتجاوز الـ 72 ساعة، حيث يقوم المكلف بعد الاستلام بطبعه و التصديق عليه من طرف مركز الضرائب التابع له إقليميا، وبعد التصديق يمكن للمكلف استغلال الرقم الجبائي في جميع أعماله التي تستدعي وجوده كالتوطين البنكي إلى حين استلام البطاقة الممغنطة. حيث تقوم مديرية الاعلام بنشر الرقم و كذلك وضعه في قاعدة بيانات المديرية العامة.بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: يقوم المكلف بطلب الحصول على الرقم الجبائي على مستوى مركز الضرائب التابع له اقليميا، حيث يقوم المركز بالملء التلقائي لاستمارة الطلب التي تحتوي على معلومات المكلف كالمعلومات الشخصية

و معلومات تخص النشاط، ومن ثم الإرسال الفوري لطلب الرقم عبر الشبكة(réseau)لمديرية الإعلام والتوثيق الجبائي التي تقوم بمعالجة الطلب ومنحة وإعادة إرسال نسخة إلى قاعدة البيانات ونسخة إلى مركز الضرائب في أجل لا يتجاوز الـ72 ساعة، حيث يقوم هذا الأخير بطبع الرقم الجبائي و التصديق عليه و الاحتفاظ بنسخة منه ومنحه للمكلف الذي يمكنه من استغلاله في أعماله إلى حين إصدار البطاقة المغناطيسية.

يرى الباحثان أن هذا الاجراء يعتبر قفزة نوعية بالنسبة للإدارة الضريبية حتى تكون هذه الأخيرة على علم ودراية بحركة الأموال وكذا للتصدي لما يعرف بالتهرب الضريبي وأيضا التقدير الجيد للتحصيل الضريبي باعتباره مورد لميزانية الدولة، إلا أن هذا الإجراء يبقى غير مكتمل ما لم تفرض الإدارة الضريبية التعامل بالدفع الالكتروني الذي يعتبر كضمان من جهة ويسهل من التحصيل من جهة أخرى، فلا جدوى من إحصاء الخاضعين للضريبة و المتهربين دون الوصول إلى منبع الحصول على الضريبة.

4.1 - البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين:

في إطار مكافحة الغش و المخالفات الخطيرة للتشريعات و التنظيمات الجبائية

و الجمركية والتجارية والبنكية والمالية، قامت الدولة الجزائرية باستحداث بطاقة وطنية إلكترونية للغشاشين، الهدف منها منع التعامل معهم إلى حين تسوية وضعيتهم.

و تعرف على النحو الآتي: هي ملف إلكتروني يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية أو الجمركية أو المالية

أو التجارية، ويتم تزويد هذا الملف من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والمكلفة بالتجارة وبنك الجزائر، حيث توكل مهمة تسيير و تنظيم البطاقة للمديرية العامة للضرائب.(بودالي محمد،ص 269)

5.1 - تسيير البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين

تتكفل مصالح المديرية العامة للضرائب بتنظيم وتسيير البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين، وتتكفل بما يلي:

- ✓ إجراء تسجيل وشطب الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا الذين لم يقوموا بالإيداع القانوني لحسابات الشركة.
- ✓ إنشاء قاعدة المعطيات المركزة للبطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش وتحيينها وإدارتها.
- ✓ حفظ المعطيات على دعائم مغناطيسية ومادية.
- ✓ وضع المعطيات المحينة للبطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش تحت تصرف الإدارات والهيئات والمؤسسات المؤهلة.
- ✓ إعلام كل شخص طبيعي أو معنوي بوضعيته تجاه البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.
- ✓ اتخاذ التدابير التي تسمح بتفادي كل استخدام سيء أو تدليسي لوثائق ودعائم المعلومة المتعلقة بالبطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.
- ✓ ضمان الأمن المادي لقاعدة معطيات البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.
- ✓ ضمان أمن وإدارة الوصول إلى البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.

يرى الباحثان أن استحداث مثل هذه البطاقة كفيل بمحاربة الأفعال المخلفة للتشريع الضريبي والتجاري والمالي، غير أن عدم وجود نظام الكتروني موحد بين الهيئات القائمة على البطاقة ينجر عنه عدة مشاكل منها طول مدة تحيين المعلومات ومدة ارسالها إلى الادارات المعنية قد لا ينصف فيه المسجل في البطاقة بعد تسوية وضعيته.

2 - الخدمات الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني

يعتبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب حلقة وصل بين المكلفين و الإدارة الضريبية، أصبح مع عصرنة هذه الأخيرة وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومنحها مكانة هامة، بإمكان المكلف أن يقوم بعدة أعمال من خلال الموقع الإلكتروني دون تحمل جهد الذهاب إلى الإدارة، وفي ما يلي نوجز أهم الخدمات الإكترونية المقدمة عبر الموقع:

1.2 - الوثائق الإلكترونية: أصبح بإمكان المكلف تحميل كل الوثائق الجبائية من خلال بوابة خاصة في الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب دون الرجوع للإدارة، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الطرفين من حيث الجهد والتكلفة والوقت، وتتمثل الوثائق التي يمكن تحميلها من خلال بوابة في الموقع تحت مسمى"تحميل" في: (المرسوم التنفيذي 13_84، فيفري 2013، الجريدة الرسمية، العدد09، ص05)

التصريح بالضريبة على الدخل الاجمالي G nº 1.

- ✓ كشف تفصيلي بالعملاء(G3 n° Tête) .
- ✓ كشف تفصيلي بالعملاء G nº3 intercalaires.
- ✓ التصريح بالضريبة على أرباح الشركات -الرسم على النشاط المهني (G n°4) .
- ✓ الضريبة على أرباح الشركات-مبرر القرض الضريبي و الرصيد(G n°5) .
- ✓ تصريح بالوجود(G n°8) .
- ✓ التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي-التصريح بالأرباح المهنية-نظام الربح الحقيقي (G n°11).
- ✓ التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة(G n°12) .
- ✓ التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة-المكلفين بالضريبة الجدد(G n°12Bis) .
- ✓ التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة(G n°12Ter) .
- ✓ الضريبة الجزافية الوحيدة-جدول إشعار بالدفع المجزأ للضريبة الجزافية الوحيدة(Gn°50Bis) .
- ✓ الضريبة الجزافية الوحيدة- جدول إشعار بدفع الضريبة على الدخل الإجمالي/الاجور(Gn°50Ter) .

- ✓ التصريح بالمرتبات و الأجور المختلفة(G n°29) .
- ✓ شهادة الإقامة الجبائية بالجزائر(cn° 29) .
- ✓ شهادة الإقامة الجبائية بالخارج(Cn°30) .
- ✓ وثيقة توضيحية موجهة للمكلفين بالضريبة حول كيفية ملأ الاستمارة Cn°30.

2.2- الخدمات الإعلامية والتوجيهية: أصبح بإمكان المكلف الاطلاع على مختلف القوانين الجبائية من خلال الموقع الرسمي لمديرية الضرائب وذلك من أجل تقريب المكلف من الإدارة الضريبية ويكون على اطلاع دائم بها، وتتبع هذه القوانين والمناشير بوسائط إعلامية تبين وتشرح للمكلف فحوى القانون وكيفية تطبيقه، وتتمثل أغلب الخدمات الاعلامية والتوجيهية في:

أ- التشريع الجبائي: هي خانة مخصصة للاطلاع على مختلف القوانين الجبائية التي يمكن للمكلف الاطلاع عليها ، وتتمثل في الاتفاقيات الجبائية، قوانين المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية، مناشير وتعليمات.

ب- الوثائق الجبائية: هي خانة مخصصة للإعلام فنجد في فحواها بوابات متمثلة في: الدلائل الجبائية، النشريات الإخبارية الجبائية، الكتيبات الجبائية، مستجدات الضرائب،النشرات الإعلامية.

يرى الباحثان أن هده الخطوة تهدف إلى إثبات التواجد الدائم للإدارة الضريبية عن طريق خدماتها الإعلامية التي تعكس الشفافية في العمل الإداري، وكذا الخدمات التفاعلية التي تتيح التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلف عبر الفضاء الافتراضي، إلا ان هذه الأخيرة لم ترق إلا أن تصبح خدمات معاملاتي التي تسمح باستكمال المعاملات عبر الشبكة دون عناء التنقل. رغم أن أكبر شريحة خاضعة للضريبة هي من تتوافد على مثل هذه الخدمات.

3.2 - التصريح و الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب :

لقد جاء في نص المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي تعدل وتتمم المواد 161-168 من قانون الاجراءات الجبائية أنه يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، اكتتاب وتصريح وتسديد الضرائب للمدينين بها عبر الطريق الإلكتروني، علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح الشهري G50 فإن الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات يمكن التصريح بها وتسديدها عبر الطريق الإلكتروني في الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم، ويمكن التصريح بالرسم على القيمة المضافة وتسديده عبر الطريق الإلكتروني، وكذلك بالنسبة للرسم على

النشاط المهني ورصيد التسوية، والتصريح بأجور العمال(بودالي محمد، ، ص270)

1.3.2- نظام التصريح و الدفع الإلكتروني " جبايتك"

قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلوماتي يتيح للمكلفين ويلزمهم بالتعامل الإلكتروني لعمليات التصريح والدفع، إلا أن هذا التطبيق يقتصر فقط على المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، يسمى هذا النظام بـ"جبايتك"، يتم التعامل به عن طريق موقع مخصص لهذا الغرض www.jibayatic.dz، يقوم هذا النظام على التشغيل الآلي الكلي لجميع الاجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي، بالإضافة الى التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة، وكذا رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية ويسمح النظام أيضا بالتشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح، التعريف بالمكلفين بالضريبة، وكذا رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض(www.mfdgi.dz.).

2.3.2- مزايا نظام التصريح والدفع "جبايتك":

يمنح التطبيق عدة مزايا للمكلف نذكر منها:(الأمر 08-02، 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص08) إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

- ✓ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24 / 24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.
- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول الرزنامة الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- ✓ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- ✓ الدفع عن طريق الأنترنيت لضرائبه ورسومه.
- ✓ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- ✓ طلب الشهادات الجبائية.
- ✓ تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط ... وغيرها.)
- ✓ طلب امتيازات جبائية.

ان تطبيق النظام الجديد تم الشروع فيه تدريجيا على مستوى مديرية الضرائب لمدينة الجزائر شرق على أن يعمم قريبا على مستوى مراكز ضرائب ولايات سطيف وبرج بوعريريج ومعسكر و مستغانم وعين الدفلى. وفي المرحلة الثانية سيمتد ليشمل مديرية كبريات المؤسسات و 10 مراكز ضريبية. النظام المعلوماتي الجبائي الجديد تتولى تنفيذه شركة أجنبية على أن يتم الإنتهاء منه على مستوى جميع المراكز الضريبية قبل نهاية سنة 2018.
وأكد بن علي أن " هذا النظام خاص ولا علاقة له بعقد التوأمة الذي تم توقيعه مع المديرية المالية العمومية الفرنسية لان هذه الأخيرة تدخل في إطار الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي. وهدفها هو تحقيق النجاعة سواء بالنسبة لتسيير الموارد الجباية أو التحصيل أو الرقابة الداخيلة. يمكن الإشارة فقط إلى أن هذه التوأمة هي الثانية وتم توقيعها في 2015 على أن تنتهي في 2017."(موقع مديرية العامة للضرائب، مرجع سابق)

يرى الباحثان أن الإدارة الضريبة باشرت من خلال هذه الخطوة إلى تبني إدراج أساسيات الإدارة الالكترونية ضمن الأعمال الإدارية، غير أن هذه الخطوة تبقى تجريبية ومحتكرة على فئة معينة من الخاضعين على أن يتم تعميم العملية على كافة المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي (NIF) عبر الأنترنت وهذا بفضل وضع المديرية العامة للضرائب لموقع أنترنت مخصص لإتمام هذا الاجراء، يمكن الولوج إليه عبر الرابط الآتي :
https://nifenligne.mfdgi.gov.dz

في هذا السياق، دعت مديرية الضرائب المتعاملين الاقتصاديين لاستعمال هذا الفضاء المبسط والسهل الذي يسمح لهم بمرافقة أكثر ديناميكية فيما يخص إتمام إجراءاتهم الخاصة بالتسجيل الجبائي

كما يمكن القيام بالطلب من خلال ملأ استمارة طلب رقم التعريف الجبائي عبر الانترنت .

و يمكن للمكلف بالضريبة بعد ذلك أن يشرع في استخراج شهادته انطلاقا من هذا الموقع وتقديمها للإمضاء من طرف مصالح الضرائب التابع لها. حيث يمكن استعمال هذه الشهادة الممضاة في جميع الاجراءات لدى المؤسسات المختصة (الضرائب، الجمارك، التجارة والبنوك.)

يتوفر موقع الانترنت على رابط الاتصال: gov.mf@nifenligne-did.dz
يهدف من خلاله السماح للمكلفين بالضريبة الدخول في اتصال مع المديرية العامة للضرائب عن طريق ارسال استفساراتهم المتعلقة برقم التعريف الجبائي(NIF)

3.3.2- تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة: (شعباني لطفي وآخرون ، 2007 ،ص 13)

- ✓ تشجيع الحملات الإعلامية عن بعد: الرسائل القصيرة عبر الهاتف؛ المحمول ومجموعة رسائل الكترونية؛
- ✓ حضور الإدارة الجبائية في المواقع الاجتماعية: توتير، فايس بوك ، قوقل؛
- ✓ إنشاء منتدى للمناقشة بين الإدارة الجبائية والمواطنين عبر الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب؛
- ✓ إنشاء منتدى للمناقشة داخلي يجمع كل المصالح المركزية والمصالح الجبائية الجديدة.

خاتمة:

أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية توجها عالميا يشجع على تبني نظام الخدمات الإلكترونية، التي تتسم بالدقة والوضوح وقلة الجهد، حيث قدمت عدة دول مبادرات في تبني الإدارة الإلكترونية و توجت بنجاح، كما عرفت دول أخرى صعوبات وتحديات في هذا المجال، والجزائر إحدى هذه الدول التي تتوجه نحو انتهاج الإدارة الإلكترونية والنهوض بمستوى خدماتها العامة.

قامت الإدارة الضريبية الجزائرية بعدة إصلاحات في هياكلها، حيث أفرزت هذه الاصلاحات بروز أنماط جديدة في المعاملات والخدمات الضريبية المقدمة تسمى بالخدمات الضريبية الإلكترونية ، حيث عمدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة بسن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية كما استحدثت بعض التقنيات الإلكترونية لرقمنة الإدارة و المكلفين بالضريبة، إلا أن هذه الخدمات لا تزال في مراحلها الأولى وتتقدم بوتيرة بطيئة.

النتائج:

- ✓ تعتبر ثورة تقنية المعلومات والاتصالات من أهم المنجزات في تاريخ البشرية، ولذلك جاءت الإدارة الإلكترونية كثمرة لهذه الثورة العلمية بصفتها البنية التحتية الضرورية لها.
- ✓ الإدارة الإلكترونية هي إدارة مرنة وتؤدي نفس مهام الإدارة التقليدية ولكن بنمط إلكتروني، من حيث تخفيف التعقيدات الإدارية وتدعيم الشفافية والسرعة واليسر في إنجاز الأعمال للحصول على الخدمات إلكترونيا.
- ✓ الإدارة الضريبية هي إدارة عمومية مختصة في تطبيق التشريع الضريبي ، فالضرائب مصدر مهم من مصادر إيرادات الدولة، لذا فإن الإدارة الضريبية الفعالة هي التي تعمل على تفعيل النظام الضريبي الجيد.
- ✓ بروز سمات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية من خلال إجراءات الرقمنة التي استحدثتها مديرية الضرائب وظهور نمط جديد من الخدمات كخدمات التصريح عن بعد. لكنه ليس متاحا لجميع المكلفين.
- ✓ إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الادارة الضريبية يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي والحد من عمليات الغش والتهرب الذي يؤدي إلى تعظيم إيرادات الدولة.

التوصيات:

- ✓ إنشاء مراكز بحث وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعيمها بالإمكانيات المادية والبشرية لأجل تطوير البنية التكنولوجية في الجزائر.
- ✓ الاطلاع والاستفادة من تجارب وإنجازات الدول التي سبقتنا في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية ولها نفس ظروفنا.
- ✓ تكوين عمال الإدارة الضريبية في مجال تقنيات الإعلام والاتصال من أجل ضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- ✓ توسيع الخدمات الإلكترونية المستحدثة وبالأخص التصريح والدفع الإلكترونيين ليشمل جميع المكلفين وكل أنواع المؤسسات التي تنشط داخل التراب الوطني.
- ✓ إنشاء تطبيقات على الهواتف المحمولة تسمح للمكلفين بالقيام بجميع عملياتهم، وهو ما يواكب الوقت الراهن.

الاقتراحات:

- ✓ دور الادارة الإلكترونية في التحصيل الجبائي
- ✓ الادارة الإلكترونية كآلية لتوسيع الوعاء الضريبي
- ✓ تطبيقات الادارة الالكترونية في ادارة الضريبية واقع وآفاق.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- ياسين سعد غالب الادارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،2005.

2- علاء عبد الرازق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان 2008،

3- محمد خنافيف- التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد 13،كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة ، جوان 2008 ،

4- رحاوي عبد الرحيم ،دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية،العدد3،المجلد 1، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، أوت 2017،

5- وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة الضريبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

6- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz تاريخ الاطلاع 2019/10/02. على الساعة 20:55.

7- يحياوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، الصفحات الرقاء، الجزائر، 2010

8- أمين الساعاتي، أصول علم الإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997 ،

9- لؤي الحاج شحادة، تحديث وتطوير الإدارة الضريبية، نشرة وزارة المالية، بيروت، لبنان، 2007.

10- بودالي محمد، رقمنة الإدارة في الجزائر كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر_ الإدارة الضريبية نموذجا-مجلة دراسات جبائية ، المجلد 5، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، 2016/12/13.

11- المرسوم التنفيذي 13_84 الذي يحدد تنظيم وتسيير البطاقة الوطنية للغشاشين، المؤرخ في 02 فيفري 2013 ،الجريدة الرسمية،العدد09،

12- الأمر 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المؤرخ في 24 جوان 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42،

13- شعباني لطفي ، زرقواد وسام ، سيعج عبد الحليم ، مداخلة بعنوان :(دور الادارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجزائري)، ضمن فعالية مؤتمر دولي العلمي حول الادارة الإلكترونية بين واقع والحتمية أيام 08/06 نوفمبر 2007 ، عمان (الأردن) .

المراجع باللغة الأجنبية:

14- Nadia Belache, L’expérience algérienne en matière de mise en œuvre du numéro d’identification fiscale, Séminaire international du CREDAF, Algérie, 11 au 13 Juin 2007.

15/https://drive.google.com/file/d/0Bzge0Nu_wXNFZzk4RWJuX2tZNUE/view?usp=sharing, consulter le 21/09/2019 à 12:30 .